وزير المالية: نستهدف الحصول على استثمارات أجنبية بنحو 10 مليارات دولار

مصر : خفض الضرائب لتشجيع المستثمرين

مصر تستهدف زيادة الاستثمارات خلال الفترة القادمة

■ قاعود : توحيد الضرائب سوف يدفع إلى تجاوز الخوف والقلق اللذين يسيطران على المستثمرين

في إطار توجهها إلى تعزيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية أعلنت الحكومة المصرية أنها تعتزم توحيد ضريبة الدخل على الأفراد والشركات لخفض الحد الأقصى إلى 22.5% اعتبارا من السنة المالية 2015-2016 لتشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة في الضرائب.

وربطت مصادر مطلعة بين توجه الحكومة إلى خفض الضرائب وبين حزمة التسهيلات التي تقدمها الحكومة والمتمثلة في إصدار قانون الاستثمار الموحد وإعلان الحكومة عن المشروعات التي ستطلقها خلال انعقاد المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي تستضيفه مدينة شرم الشيخ اليوم

وقال وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان إنه سيتم تثبيت الضريبة الجديدة لمدة عشر سنوات وإنها ستشمل هيكلا تصاعديا للشرائح ومن المقرر أن تصدر التعديلات الجديدة على قانون الضرائب خلال 3 أسابيع بحد أقصى.

وأوضح أن التعديلات الجديدة ستشجع الاستثمار وستؤدي إلى عدالة في الضريبة بين الجميع.

ويبلغ الحد الأقصى لضريبة الدخل في مصر حاليا 25%، في حين فرضت الحكومة العام الماضي ضريبة إضافية بنسبة 5% لمدة 3 سنوات على من يزيد دخلهم عن مليون جنيه سنويا من الأفراد والشركات، من المقرر إلغاؤها عقب إقرار التعديلات الجديدة.

وقال رجل الأعمال المصري عاطف فاعود إن هناك مخاوف كبيرة كانت تسيطر على رجال الأعمال والمستثمرين سواء المصريين أو الأجانب بسبب توجه الحكومة خلال السنوات الماضية إلى إدخال مزيد من التعديلات الضريبية سواء فيما يتعلق بضريبة الـ5% الخاصة بالأغنياء أو ضريبة البورصة أو ضريبة البنوك ولكن توحيد الضرائب سوف يدفع إلى تجاوز الخوف والقلق اللذين يسيطران على المستثمرين.

وأوضح في تصريحات لـ"العربية.نت" أن خفض السقف الضريبي من 25 إلى 22.5% بنحو 2.5% مرة واحدة سوف يشجع على إزالة المخاوف التي تتعلق بالمنظومة الضريبية في مصر خاصة مع اتجاه الحكومة إلى تعزيز ومضاعفة قيمة الاستثمارات الأجنبية والعربية، سواء كان ذلك من خلال إصدار قانون الاستثمار الموحد، أو خفض الضرائب أو في تقديم تسهيلات للمستثمرين.

وتعقد مصر اليوم مؤتمرا اقتصاديا تحت عنوان "مصر المستقبل"، من المقرر أن تعرض خلاله عددا من المشروعات بعشرات المليارات من الدولارات، حيث تعول الحكومة على المؤتمر الذي تشارك فيه وفود من نحو 80 دولة، على عودة الاستثمارات الأجنبية التي هربت من مصر عقب ثورة يناير 2011.

وأعلن وزير المالية المصري، هاني قدري، أن حكومة بلاده تستهدف الحصول على استثمارات أجنبية بنحو 10 مليارات دولار خلال المؤتمر الاقتصادي.

الترويج والثقافة تصدر الأقسام المرتفعة بنسبة 9.1%

السعودية: مؤشر كلفة المعيشة يرتفع 2.1%

تكلفة المعيشة سجلت ارتفاعا بنسبة 2.1%

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة في فبراير الماضي ارتفاعا بنسبة 2.1% مقارنة بنظيره من العام السابق بسبب ارتفاع 11 قسماً من الأقسام الرئيسية المكونة له.

وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في تقريرها الشهري أن قسم الترويح والثقافة تصدر الأقسام المرتفعة بنسبة 9.1% تلاه قسم الصحة بنسبة 3.0% ثم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها بنسبة 2.8% .

كما سجل قسما الملابس والأحذية وقسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.2%، وقسم التبغ بنسبة 1.9%، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.7%، وقسم النقل 0.7%، وقسم التعليم 0.5%، وقسم المطاعم والفنادق 0.4%، فيما ظل قسم الاتصالات عند مستوى سعره السابق ولم يطرأ عليه أي تغير نسبي يذكر.

وأشارت المصلحة إلى أن مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة بلغ في شهر فبراير 131.5 نقطة ولم يسجل الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة مقارنة بشهر يناير الذي سبقه أي تغير نسبي يذكر، على الرغم من التغيرات التي شهدتها الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة.

وتصدر قسم الاتصالات الأقسام المرتفعة بنسبة 0.5% وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.3% وقسما التبغ وتأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها بنسبة 0.1%.

كما سجلت 4 من الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة انخفاضاً في مؤشراتها القياسية تصدرها قسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.4% وقسما الأغذية والمشروبات والترويح والثقافة بنسبة 0.3% وقسم النقل بنسبة 0.2%، فيما ظلت أقسام الملابس والأحذية، الصحة، التعليم، والمطاعم والفنادق عند مستوى أسعارها السابق ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر.

على هامش المؤتمر العالمي للجوال الذي اختتم أعماله الأسبوع الماضي بمدينة برشلونة في إسبانيا

فيفا البحرين وهواوي يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز خدمات تقنية المعلومات والاتصالات

جانب من توقيع الاتفاقية

■ الوتيد : الاتفاقية تمثل تعزيزاً لإلتزامنا الدائم بمواصلة الاستثمار في البنية التحتية

أعلنت كل من شركة «VIVA» البحرين وشركة «هواوي»، الرائدة عالميا في مجال توفير حلول الاتصالات وتقنية المعلومات عن خططهما المستقبلية للتعاون من أجل تطوير عروض «VIVA» الخاصة بخدمات تقنية المعلومات والاتصالات لعملاء قطاع المشاريع والشركات والمؤسسات

بالإضافة إلى تطوير أنظمة الشركة المتعلقة بإدارة تجربة العملاء بشكل عام وجاء توقيع المذكرة بين الشركتين على هامش المؤتمر العالمي للجوال الذي اختتم أعماله الأسبوع الماضي بمدينة برشلونة في إسبانيا.

وتأتي هذه المذكرة في إطار جهود «VIVA» المستمرة الرامية إلى توسعة تغطيتها لشبكة الهاتف النقال في البحرين وتوفير شبكات الجيل الرابع بتقنية التطور طويل الأمد (4G LTE) لعملائها على امتداد المملكة.

وفي ضوء هذه الاتفاقية ستسعى كل من «VIVA» و«هواوي» إلى الاستفادة من مجالات الاستثمارات التي يتم تحديدها بموجب الاتفاقية من أجل خدمة قاعدة متنامية من العملاء من قطاع المشاريع والشركات والمؤسسات في مختلف المجالات بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وستمكن «VIVA» بفضل هذا الاتفاقية من الاستفادة من ابتكارات «هواوي» المختلفة في مجال شبكات الجيل الرابع بتقنية التطور طويل الأمد (4G LTE) المخصصة للمؤسسات والشركات وكذلك حلول «هواوي» لإدارة الأجهزة المتنقلة وحلول اتصالات الشركات وأجهزة الاتصالات الموحدة.

وعن هذه المذكرة تحدث المهندس عليان الوتيد الرئيس التنفيذي لشركة «VIVA» البحرين، قائلا: «حققنا في وقت سابق من هذا العام نجاحا كبيرا خاصة بعد إعلان هيئة تنظيم الاتصالات في البحرين بان شركتنا حققت أكبر نسبة تغطية لشبكات الجيل الرابع في المملكة

وبعد أن أحرزنا المركز الأولى في جودة الخدمات التي نقدمها لعملائنا تأتي الاتفاقية مع شركة هواوي لتعزز التزامنا الدائم بمواصلة الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات من أجل تلبية احتياجات عملائنا فيما يخص الخدمات المتطورة وتقديم أفضل التجارب الممكنة لهم. ومن شان الخبرة الطويلة التي تتمتع بها شركة «هواوي» في هذا المجال أن تساعدنا على توفير المزيد من الخدمات والحلول المبتكرة والموثوقة لشريحة متزايدة من عملائنا من الشركات والمؤسسات».

من جانبه تحدث فنغ نان الرئيس التنفيذي لشركة «هواوي» البحرين، قائلا: «تشهد صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات نموا سريعا في مجال الحلول المبتكرة. ونرى اليوم مزودي الاتصالات يركزون أكثر فأكثر على توفير تجارب أكثر تطورا وإلهاما لعملائهم، تتماشى مع تحقيق احتياجاتهم وترتقي لتطلعاتهم المستقبلية. كما يسعون في الوقت نفسه إلى تزويد الشركات والمؤسسات بأدوات جديدة تمكنها من تعزيز قدراتها في تحليل المعلومات وتعزيز التعاون التنظيمي داخلها. وسوف تساعد مذكرة التفاهم هذه شركة 'VIVA' البحرين على الاستفادة من هذه الفرص الكبيرة لإطلاق خدمات جديدة أفضل وأكثر سرعة في سوق الاتصالات البحريني».

وتكلل مذكرة التفاهم الجديدة التعاون بين «VIVA» و«هواوي» في إطار تعزيز مستوى وخيارات تجربة العملاء وتحسين منصات خدمة العملاء لدى «VIVA». وسوف يشمل هذا التعاون مراجعة مقاييس إدارة جودة الخدمة، والتخطيط لمراكز العمليات التي تركز على الخدمات بالإضافة إلى وضع نماذج استباقية للعناية بالعملاء من كبار الشخصيات، وإدارة الباقات والخدمات ذات التعرفة المصممة خصيصا وفق احتياجات العملاء».

بنك فالكون يسعى لصفقات استحواذ

بنك فالكون

يسعى بنك فالكون الذي تملكه أبوظبي ويتخذ من سويسرا مقرا له إلى صفقات استحواذ حيث يتوقع عملية اندماجات في الصناعة المصرفية وفق ما قاله أريك فيستر رئيس الصيرفة الخاصة في البنك.

وأضاف فيستر الذي تولى منصبه في يناير الماضي أن البنك سوف يكون مستعدا لعقد صفقات استحواذ تغطي أسواق نشاطه الأساسية المستهدفة في الخليج وأوروبا الشرقية وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، بحسب صحيفة «البيان» الإماراتية.

وأوضح فيستر أن البنك يهتم بالصفقات التي تشمل إدارة البنوك التي تتراوح بين 200 مليون فرانك وملياري فرانك سويسري من حيث قيمة الأصول.

وقال فيستر في مقابلة في دبي: «لا بد أن تخدم الصفقات أهدافنا وما نركز عليه، ما يعني أننا لن نتساهل في استراتيجيتنا ولا بد أن تكون أي صفقة مستهدفة متماشية مع أسواقنا الرئيسة».

الأزمة أدت إلى ارتفاع نسبة الفقراء لتفوق 80%

الاقتصاد السوري يخسر 200 مليار دولار بسبب الحرب

قدر تقرير للأمم المتحدة أن الاقتصاد السوري خسر جراء استمرار الحرب الدائرة منذ أربع سنوات مائتي مليار دولار حتى نهاية العام الماضي كما أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع نسبة الفقراء لتفوق 80% من مجموع السكان وتقليص متوسط أمد الحياة في سوريا بمقدار عشرين عاما.

ولفت التقرير -الذي أنجزه المركز السوري لأبحاث السياسات وصدرت نتائجه أمس الأربعاء- إلى أن إجمالي الناتج المحلي السوري خسر نحو 120 مليار دولار العام الماضي، أي 59% من إجمالي الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها البلاد منذ انطلاق الثورة السورية عام 2011.

كما كشف التقرير عن فقدان ثلاثة ملايين سوري أعمالهم، وهو ما يعني أن أكثر من 12 مليون سوري فقدوا مصدرهم الأول للدخل. وقد زادت نسبة البطالة في البلاد من 14.9% في 2011 إلى قرابة 57.7% في نهاية العام الماضي.

وأضاف المركز أن الأسس التي يستند إليها الاقتصاد السوري تعرضت للتدمير المنهجي، إذ فقدت البلاد بنيتها التحتية والنسبة الكبرى من اليد العاملة

اقترحت إعادة إطلاق مشروع أنبوب الغاز «جالسي» لربطها بإيطاليا عبر سردينيا

الجزائر تسعى لتعاون أوروبي في مجال الطاقة والغاز

قال عبدالمالك سلال رئيس الوزراء الجزائري إن بلاده تأمل في إحياء عدة مشاريع مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة خاصة الغاز الطبيعي للمساعدة في تخفيف القارة العجوز على الاعتماد على الغاز الروسي.

وبحسب "الفرنسية"، فقد عبر سلال عن ذلك خلال لقائه نظيره البرتغالي بدرو باسوس كويليو بمناسبة الاجتماع الرابع رفيع المستوى بين البلدين وأضاف سلال أن الجزائر وتلبية لطلب الدول الأوروبية التي تحتاج إلى تأمين تموينها طاقويا وتنويعه وعدم الاعتماد الكبير على الغاز الروسي اقترحت على أوروبا التفكير في إعادة إطلاق مشروع أنبوب الغاز "جالسي" الذي من المفروض أن يربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا.

واقترحت الجزائر على الاتحاد الأوروبي التفكير في بعث مشروع "تي إس جي بي" (الأنبوب العابر للصحراء) الذي ينطلق من نيجيريا نحو أوروبا عبر الجزائر إضافة إلى مشروع "ديزرتك" بين الجزائر وألمانيا لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية ونقلها إلى أوروبا.

وطمأن سلال الأوروبيين بأن الجزائر تحترم وتنفذ كل الاتفاقيات التي تربطها بالدول مشددا على أن كل زبائنها عبر التاريخ يعرفون ذلك، مضيفا أن بلاده لا تسيس اتفاقياتها الاقتصادية.

من جهته، أكد رئيس الوزراء البرتغالي أن الجزائر تعد ممونا مهما للاتحاد الأوروبي في مجال المحروقات ونعتقد أنها قادرة على أن تسهم في التنوع الطاقوي للاتحاد الأوروبي وأوروبا عموما التي تعاني "هشاشة" في مجال الأمن الطاقوي، وهما يعتمدان بشكل كبير على الغاز الروسي.

وتعتبر الجزائر ثاني أكبر ممون للغاز لأوروبا بعد روسيا وتزودها بالغاز عبر ثلاثة أنابيب اثنان منهما عبر إسبانيا وأنبوب آخر يمون إيطاليا.